جواز قولك (قد لا يكون)

الأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي

كثيراً ما يبدو أن الأئمة قدنصّت على قول ثم خالفته في الاستعمال . ولا ننكر لأحد أن يُخطىء أو يضلّ مهما عظمت في العلم منزلته ورسخت في التحقيق قدمه . لكنه لابدّ في الحكم بتخطئة هؤلاء وتقرير مخالفتهم لما نصّوا عليه من أن يُستوفى البحث فيما يقصد إليه النصّ ويُستقصى النظر في وجه مباينتهم له . فقد يكون في مورد النص من الخفاء والإشكال مالا بد من كشفه وتبيينه ، أو تكون المخالفة قد لابست ظاهرالنص دون فحواه وجوهره . فلا مناص للباحث في ذلك من أن يكون حسن التحقيق والتثبت فيما ابتغاه من البحث ، صحيح الاستدلال فيما استجاد أو أبرم من الرأي .

ومن هذا القبيل مقالة الأئمة في النصّ على منع جمع المصدر . فإذا جُمع منه شيء ردّوه إلى السماع واعتلّوا له باختلاف الأنواع . على أنهم ترخّصوا في جمع عديد من المصادر أو تسمّحوا به تسمّح تحضّر وتحذّق كما يقول صاحب اللسان (مادة نزل) . بل درجوا على ذلك كلما ألجأتهم إليه حاجة في التعبير أو ضرورة في التسمية والاصطلاح .

وقد بدا بهذا أن العلماء قد استباحوا فعلا ما نصّوا على حظره ، واستحسنوا عملاً ما أصروا على استهجانه وتضعيفه . لكنه تبين بالبحث وثبت بالبرهان أن الأئمة لم ينقضوا في الاستعمال ما بنوه بالنصّ . فالذي جمعوه من المصادر كالذي حُكي جمعه منها ، قدعُدل به إلى الاسميّة . فإذا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

استحق ظاهره المنع فقد استوجبت حقيقة حاله الرخصة والجواز ، على ما ستراه في فصل يعقد عليه .

ومن ذلك قولهم (قد لا يكون) بفصل (قد) عن المضارع بالنفي . فقد جاء النصّ في الظاهر على منعه وإبائه ، لكن حقيقة الحكم فيه إجازته وإقراره .

المانعون

المانعون من قولك (قد لا يكون) كثيرون ، ومنهم الأستاذ أحمد العوامري عضو المجمع القاهري غفر الله له . فقد كتب في مجلة المجمع (١ / ١٣٨) عام ١٩٣٥ : (قال ابن هشام في المغني ـ ١ / ١٤٤ ـ : أمّا قد الحرفية فمختصّة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرّد من جازم وناصب وحرف تنفيس . وهي معه كالجزء فلا يُفصل منه بشيء ، اللهم إلاّ بالقسم . ا . هـ . ومثل هذا في القاموس . وقال في شرحه : المثبت اشترطه الجماهير . ا . هـ .) ، واردف العوامري : (فلإصلاح العبارة يُعتاض من ـ قد لا يجيء ـ مثلاً ، قولك : ربما لا يجيء) .

أقول : للأستاذ العوامري أن يفهم من النص المذكور اشتراط كون الفعل بعد (قد) مثبتاً كيف كان الفعل ، لكن اعتياضه من (قد لايجيء) قوله (ربما لايجيء) ليس سائغاً بحال . ولا بدّ لبحث هذا والخلود إلى الحكم فيه بيقين ، من الكشف عما تعنيه (قد) وما يراد بـ (ربّما) في تأنٍ ، وعلى مهل ورُود .

ما قاله الأئمة في معاني (قد) مع المضارع

لم تتفق كلمة الأئمة على معنى تفيده (قد) مع المضارع . بل لم يجمع رأيهم

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

في ذلك على ما تحتمله او تتسع له من معانٍ . فقد ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنها (للتقليل) ، إذ قال :

(وعلى مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه) . وأيّده في ذلك الرضي في شرح الكافية (٢ / ٢٢٣) فقال (ومع التقليل في المضارع) . وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى أنها (للتوقع) فقال : (الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنّ قد حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل ، أي المضارع) . واستحسن ابن هشام (١ / ١٤٥) مقالة ابن مالك فقال (والذي يظهر لي قول ثالث وهو أنها لاتفيد التوقع أصلاً) وقال (ولم يتعرض ، أي ابن مالك ، للتوقع في الداخلة على المضارع البتة ، وهذا هو الحق) . وقال في موضع آخر (والمعنى الثالث للتقليل وهو ضربان ، لتقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل ، وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : قد يعلم ما أنتم عليه ، أي ماهم عليه هو أقل معلوماته سبحانه) .

وقد ذكروا من معانيها مع المضارع (التكثير) أيضاً . قال ابن هشام (١ / ١٤٦) (الرابع التكثير ، قاله سيبويه في قول الهذلي : قد أترك القرن مصفراً أنامله . . وقاله الزمخشري في قوله تعالى : قد نرى تقلّب وجهك ، أي ربما نرى ، ومعناه تكثير الرؤية) ، واثبته صاحب الهمع ثم استشهد بالبيت (٢ / ٧٣) .

المعنى المقدّر لما تؤدّيه (قد) مع المضارع عامة

وعندي أن (قد) مع المضارع ، إنما هي للشك أو الاحتمال عامة . أما الدلالة على التقليل أو التوقع أو التكثير فمردّه إلى القرينة . وإذا كان

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

كثير من النحاة لم يبرزوا معنى (الاحتمال) فقد قاله بعض الأئمة وأوضحه الاستعمال وجلاّه . فانظر إلى قول صاحب المفردات . (وقد حرف يختص بالفعل . والنحويون يقولون هو للتوقع . وحقيقته أنه إذا دخل على فعل ماض فإنما يدخل على كل فعل متجدد . . وإذا دخل قد على المستقبل من الفعل فذلك الفعل يكون في حالة دون حالة ، نحو قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا ـ النور / ٦٣ ـ ، أي قد يتسللون أحيانا فيما يعلم الله) . ومؤدّى قوله هذا أن (قد) إذا دخلت على المستقبل فإنها تفيد وقوع الفعل في حالة دون حالة ، أي وقوعه أحيانا . وهذا يعني أنها تفيد احتمال وقوعه ، لأن وقوع الحدث إذا ترتب على حالة فإنه لا يتحقق إلا بتحقق هذه الحالة ، أي أنه قد يقع وقد لايقع . وذكر الأصبهاني أن تقدير قوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا : هو يعلم الله الذين قد يتسللون . وأن هذا معناه أنهم يتسللون أحيانا ، لأن احتمال (قد) إنما هو لِـ (يتسللون) لا لِـ (يعلم) .

هذا وإن ما ذُكر من شواهد (قد) لإفادة التقليل ، لايخرج تأويله عن الاحتمال في الأصل ، وإنما دلّ على التقليل فيه ، سياق العبارة . فقد مثّل النحاة لمعنى التقليل في (قد) بقولهم (قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل) .وإذا كان قد قيل إن المراد به هو التقليل فمرد ذلك إلى فحوى العبارة . فالأصل في (الكذوب) ألاّ يصدق ، وفي (البخيل) ألاّ يجود قال صاحب المغني (١ / ١٤٦) : (وزعم بعضهم . . . أن التقليل في المثالين الأوّلين لم يُستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق ، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً ، إذ آخر الكلام يناقض أوله) . وأوضحه ابن هشام في (قواعد الإعراب) وشرحه صاحب (كاشف القناع) وصاحب (موصل الطلاب) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومثل ذلك قولك (قد يخطىء الطبيب وتصيب العجوز) ، ونحو منه (قد يضلّ العالم ويهتدي الجاهل) . ومعنى الأول أن علم الطبيب لايمنع من أن يُخطىء وجهل العجوز لايحول دون أن تصيب ، وكذلك الحال في الثاني .

ويقول الشاعر (قد يكثر المال والإنسان مفتقر) في مقابل قولك (قد يقلّ المال وتغنى النفس) . فالأصل أن يكون كثير المال هو الغنيّ ، وقليله هو الفقير . ولكن يحتمل العكس بل يصحّ إذا كان المعوّل على غنى النفس .

ولو قلت (السماء تمطر في بلدنا شتاءً ، وقد تمطر صيفاً) فُهم أن الأصل في المطر أن ينزل لدينا في الشتاء ، فإذا نزل صيفاً فهو قليل . وإذا قلت (قد يقدم فلان اليوم) وليس ثمة قرينة تنم على توقع قدومه أو ضعف احتماله ، كان مؤدّاه مجرّد الاحتمال ليس غير .

معنى قولهم (قد يكون هذا وقد لايكون)

إذا عدنا إلى قول أصحاب المنطق (قد يكون هذا وقد لا يكون) عرفنا أن الذي يعنونه به أن احتمال وقوع الأمر وعدم احتماله سواء ، ولا يبغون به توقعاً لها أو تقليلاً . : ذلك أن توقع حدوث الأمر ينفي توقع عدم حدوثه فيتناقضان ولا يتسايران إلى غاية . وكذلك الحال في تقليل حدوثه فإنه يمنع تقليل عدم حدوثه فيتدافعان ولا يتجاريان في حلبة . وإذاصح أن (قد) هاهنا لاتتسع لتوقع أو تقليل ، وإنما تعني الاحتمال ، فقد يرد على قولنا أن احتمال الحدوث يعني احتمال عدمه بطبيعة الحال فيُغني الأول عن الثاني ، كما قال الدكتور عبد الرزاق محي الدين عضو المجمع العراقي في صدر بحث المسألة في مؤتمر المجامع للدورة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

السابعة والثلاثين من عام ١٩٧١ ، إذ قال : (قد يكون ، يؤدي معنى قد لا يكون ، ومن ثم لاحاجة بنا لإقرار التعبير الثاني . . لأنه لا فائدة منه ولا ضرورة له) . أقول إنّ إقتضاء احتمال الحدوث لاحتمال عدم الحدوث لايلزم منه الاستغناء بذكر الأول عن ذكر الآخر لأن القصد من جمعهما إفادة التسوية بين الاحتمالين ، أي كون وقوع الأمر وعدم وقوعه في الاحتمال سواء .

ما قاله الأئمة في (ربما)

أنكر الأستاذ العوامري (قد لا يكون) وأقر مكانه (ربما لا يكون) ، فهل يصح قولك (ربما يكون هذا وربما لا يكون) ؟ قال صاحب الهمع (٢ / ٢٥) في كلامه على ربّ) : (وفي مفادها أقوال : أحدها أنها للتقليل دائماً وهو قول الأكثر ، وثانيها أنها للتكثير دائماً وعليه صاحب العين . . وثالثها وهو المختار عندي . . . أنها للتقليل غالباً والتكثير نادراً . . . ورابعها عكسه . . واختاره ابن هشام في المغني ، وخامسها موضوعة لهما من غير غلبة في أحدهما . . وسادسها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف إثبات لايدل على تكثير ولا تقليل ، وإنما يُفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان . .) .

المعنى المقدّر لماتؤدّيه (ربما)

الذي عندي أن الرأي الأخير الذي عليه أبو حيّان هو الأصل . وقد أفرده الحسن بن قاسم المرادي في (الجنى الداني / ٤٤٠) فقال : (السادس : حرف إثبات لم يوضع لتقليل أو تكثير ، بل ذلك مستفاد من السياق) . وهو رأي أبي حيان . على أن المرادي قد بسط الآراء في (رب) ثم انتهى إلى الأخذ بقول من قال إنها للتقليل . وقد احتج فيما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

احتج به بأنها جاءت في مواضع لاتحتمل إلاّ التقليل . ومثّل لذلك بقول الشاعر :

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي وَلَدٍ لم يَلْدَه أبَوانِ

وقد قصد الشاعر بالأول عيسى عليه السلام ، وبالثاني آدم عليه السلام . ويتجه لي أن قول المرادي إن (رب) هاهنا في موضع لايحتمل إلا التقليل لاينفي القول بأنها لمجرد (الاحتمال) ، وإنما يفهم التقليل من السياق ، كما قال أبو حيان . ذلك أن التمثيل بعيسى وآدم عليهما السلام هو الذي أفاد التقليل .

ومن ثمّ أخذنا بقول القائل إنّ التقليل أو التكثير . . إنما يُفهم مع (قد) و (رب) من سياق الكلام ، ولابد لذلك من قرينة . ويقوّى ما ذهبنا إليه في (قد) و (رب) اختلاف الأئمة فيما تعنيه كل منهما بتشعب آرائهم في تفسير الشاهد . قال سيبويه في الكتاب (٢ / ٣٠٧) : (وتكون قد بمنزلة ربما ، قال الهذلي :

قد أترك القِرن مصفراً أناملُه : كأن أثوابه مُجّت بفرصاد

كأنه قال ربما) .

قال الشنتمري في شرح الشاهد (أراد أن قد هنا بمعنى ربما وأصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما ، لأن فيها توقعاً) .

وجاء في المغني لابن هشام (١ / ١٤٦) : (الرابع ـ من معاني قد ـ التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي : قد أترك القِرن مصفراً أنامله . .) . وجاء في الهمع (١ / ٨) : (أو قد التقليلية نحو قد أترك القرن مصفراً أنامله . بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فقد رأيت كيف فسرت (قد) في كلام واحد بالتوقع كما قاله الشنتمري ، والتكثير كما ذكره ابن هشام حكاية عن سيبويه ، والتقليل كما ذهب إليه السيوطي . وما حكاه ابن هشام تبع لفهم ابن مالك من قول سيبويه : وتكون بمنزلة ربما . واعترضه أبو حيان قائلاً بل مراده بمنزلة ربما في التكثير ، ويدل عليه إنشاده هذا البيت لأن الإنسان إنما يفتخر بما يقع منه كثيراً . .

ومن ثمّ كانت القرينة هي المعوّل فيما يوحي به سياق الكلام من تقليل أو تكثير . . وأنظر إلى ما جاء عن الليث في التهذيب للإمام الأزهري (٨ / ٢٦٧) : (قال : يعني الليث ، وتكون قد في موضع تشبه ربما وعندها تميل قد إلى الشك . وذلك إن كانت مع الياء والتاء والنون والألف في الفعل كقولك قد يكون الذي تقول) . وهذا يعني أن (قد) إذا كانت مع الياء والتاء . . أي مع المضارع افادت (الشك) كما تفيده (ربما) وذلك نحو قولك (قد يكون الذي تقول) . والشك في العبارة آت من أن الذي تقوله غير متحقق الوقوع ، يحتمل هذا كما يحتمل عدمه .

(ربما) تدخل على مضارع مثبت ولا تدخل على منفي

اتفقت كلمة النحاة على دخول (ربما) على الماضي . وقال كثيرون بدخولها على المضارع بلا تأويل ، ومنهم أبو علي الفارسي . قال الرضيّ في شرح الكافية (٢ / ٣٣٣) : (والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح . . . وجوز أبو علي في غير الإيضاح . . وقوع الحال والاستقبال بعد ربما وهو الأظهر فلا يحتاج في الآية والشعر المذكورين إلى تأويل) . وعلى ذلك ابن مالك ففي الهمع (٢ / ٢٨) : (وقيل يأتي مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ربما يود الذين كفروا ـ الآية ـ وقول هند أم معاوية : يارب قائلة غداً) . وعليه ابن هشام ، ففي المغني (١ / ١١٨) : (ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : ربما يودّ الذين كفروا ، وقيل هو مؤول بالماضي على حدّ قوله : ونفخ في الصور . وفيه تكلّف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماض متجوز به عن المستقبل . والدليل على صحة استقبال ما بعدها :قوله :

فإن أهلك فربّ فتى سيبكي عليّ مهذب رخص البنان

وقوله : يارب قائلة غداً . .) . قال أبو حيان في البحر المحيط (٥ / ٤٤٤) حول تفسير قوله تعالى (ربما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ـ الحجر / ٢) : (وقول أبي عبد الله الرازي أنهم اتفقوا على أن كلمة ربما مختصة بالدخول على الماضي لايصح ، وعلى هذا لا يكون يود محتاجاً إلى تأويل) .

ولكن إذا قلت (ربما يكون) في الإثبات فهل تقول (ربما لا يكون) في السلب ؟ أرى أن ذلك ممتنع فقد قال صاحب الهمع كما رأيت (بل هو حرف إثبات) . وقد أثبته المرادي (٤٤٠) كما رأيت ولو قال إنها للتقليل . وقال الجوهري في الصحاح (قال ابن السراج النحويون كالمجمعين على أن رب جواب) وفضل الرضي (٢ / ٣٢٩) : (قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على أن رب جواب لكلام إما ظاهر أو مقدّر . فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي ، فلهذا لايجوزون رب رجل كريم أضرب ، بل ضربتُ . وإنما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه) . وتفسير قول النحاة إن (رب) جواب لفعل ماضٍ أنك تقول (ما قدم الغائب) بنفي قدومه ، فيجيب آخر (ربما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قدم) بالإثبات . وليس له أن يقول (ربما لم يقدم) بالنفي لأنه يكون لغواً .

وله أن يدخل (ربما) على المضارع الصريح فيقول (ربما يقدم) ولكن في الإثبات أيضاً دون السلب كما ذكرناه .

ربّ حرف إثبات يتصدر جملة إنشائية غير طلبية

وقد عرض الأستاذ عطية محمد الصوالحي في الجزء الثامن عشر من مجلة مجمع اللغة العربية القاهري لـ (قد) و (رب) ، فأنكر (قد لايجيء) كما أنكره أستاذه العوامري ، وأبى (ربما لايجيء) كما أبيناه . واعتمد ماجاء في شرح الكافية للرضي (٢ / ٣٢٩) فقال : (إذن يتعين أن تجري تلك العبارة ونظائرها على النحو الآتي : ماجاء محمد ، ربما يجيء ، دون عطف لاختلاف الجملة خبراً وإنشاء ، أو لشبه كمال الاتصال) . واستند في منع (ربما لايجيء) إلى ما ورد في تقرير الأنبابي على السعد (٣ / ١٠٠) من أنّ رب إنما وضعت لإنشاء التقليل . وما جاء في حاشية العطار على نتائج الأفكار (١٢٦) وفي شرح الكافية للجامي في تأييده . وقال (ومما تقدم نجزم بأن مدخول رب يصير إلى إنشاء غير طلبي . . وهذا النوع من الإنشاء يأبى أن ينفى لأن النفي يجعله خبراً من الأخبار السلبية التي من شأنها ألاّ تقبل تقليلاً ولا تكثيراً) وأردف : (وإنما لم يشترط النحاة الإثبات في مدخولها لاعتمادهم على أن طرف الإنشاء فيه كافٍ في حمايته من النفي . حتى على رأي من يقول إنه من الخبر الذي أُعطي حكم الإنشاء في وجوب تصدره وامتناع وقوعه نعتاً أو حالاً ، وفي غير ذلك من أحكام التركيب الإنشائية) .

أقول قد رأيت أن الحسن المرادي قد ذكر قول من قال بأن رب حرف

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

إثبات . . وأن صاحب الهمع قد أشار إلى ذلك ونسبه إلى أبي حيان . . وقد اعتمدنا ذلك في ردّ قول القائل (ربما لايجيء) كما ردّه الصوالحي نفسه ، ولم يسمع عن العرب أنهم أدخلوا (رب) على منفي أو يُحك ذلك في شيء من كلام الأئمة خلافا لـ (قد) كما سنراه . وقد ظفرت بعد طول بحث وتنقير بجملة قالها ابن فارس في الصاحبي فأدخل بها (ربّما) على مضارع منفي في باب الاستخبار إذ قال (. . لأنك تستخبر فتجاب بشيء ، فربما فهمته وربما لم تفهمه / ١٥١) ، ولا يثبت هذا على نقد في مقابلة يقين جازم في مورد النص .

هذا وقد أراد الصوالحي بكلامه الذي تقدّم أن كل جملة تصدرتها (رب) فهي جملة إنشائية لا خبرية وأن إنشاءها غير طلبي كأفعال المقاربة والمدح والذم . . وأن النحاة لم يشترطوا في مدخول ـ رب ـ الإثبات لاعتمادهم على مافيه من طرف الإنشاء الذي يحميه من النفي أو ما فيه من الخبر الذي أُعطي حكم الإنشاء في تصدّره وامتناع وقوعه نعتاً أو حالاً ، وقد بنى على ذلك امتناع عطف قولك (ربما لايجيء) على قولك (ما جاء محمد) لامتناع عطف الإنشاء على الخبر . أقول إن ذهاب الأستاذ إلى أن كل جملة تصدّرتها (رب) فهي دالة على إنشاء غير طلبي ظاهر الاستقامة لا ريب في صحته . وقد جاء في (عقد الجمان في علم البيان) للبازجي (واعلم أن من قبيل هذا الضرب ـ ما يراد به الإنشاء ولا معنى فيه للطلب ـ كل ما دلّ على إنشاء معنى في الكلام كأفعال المقاربة والمدح والذم وحروف القسم ورُبّ وكم الخبرية ، وماجرى هذا المجرى) . وقد رأيت أن المعنى الذي تنشئه (رب) هو احتمال وقوع الأمر ، أو الشك في وقوعه . ولكن بيت القصيد هنا هل يوجب حال الجملة الإنشائية التي تصدرتها (رب) أن تقطع عن الخبرية فلا تعطف عليها ويكون بينهما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما يوجب الفصل ككمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما ، كما يقول أصحاب البيان ؟

هل يمتنع العطف بين (ما جاء محمد) و (ربما يجيء) لسبب مما ذكرنا كما يقول الصوالحي ؟

أقول قد قصد أصحاب البيان بكمال الانقطاع أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاء ولفظاً ومعنى ، وقصدوا بكمال الاتصال أن تقع الثانية تأكيداً للأولى أو بدلاً منها أو عطف بيان . وأرادوا بشبه كمال الانقطاع أن يوهم عطف الثانية على الأولى بأنها معطوفة على غيرها . أما شبه كمال الاتصال فذلك أن تقع الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الأولى ، وهو مارام الأستاذ أن يحمل عليه ما نحن فيه . وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى (قالوا سلاماً ، قال سلام) أي فماذا قال جواباً لهم فقيل : قال سلام . ويُسمى هذا الفصل استئنافاً بيانيا .

على أن النحاة لم يجمعوا على موافقة أصحاب البيان فيما ذهبوا إليه ، لاسيما في عطف ما كان معناه الإنشاء وصيغته الخبر . بل أجاز بعضهم عطف الطلبية على الخبرية . قال صاحب الكليات (٤٠٦) : (في عطف الخبرية على الطلبية أو بالعكس خلاف ، قيل والصحيح الجواز ، ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه ومذهب البيانيين المنع) .

وقد ذهب الإمام أحمد بن عبد النور المالقي في كتابه (رصف المباني / ٤١٣) إلى هذا فقال : (فإن عطف جملة على جملة لم يلزم التشريك في اللفظ ولا في المعنى . ولكن في الكلام خاصة ليُعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد . فلذلك جاز أن يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها ، وعلى طلبية ، وجملة طلبية على مثلها

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وعلى خبرية . وحُكي من كلام البديع : ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد ـ المقامة البغدادية) ولسنا نذهب مع الإطلاق ، لكنا نؤكد أن الجملة التي تتصدرها (رب) تقع موقع جملة خبرية فتأتي خبراً ولو لم ترد نعتاً أو حالا ، فتقول (إنه ربما زارني) أو (إنه ربما يزورني) . وتعطف على جملة خبريّة فتقول (قدم فلان وربما أقبل علي يعودني) .

فمن الأوّل ، أي وقوع جملة رب موقع جملة خبرية ، ماجاء في نهج البلاغة (٣ / ٧٦) . قال عليه السلام : (فإنه رب طلب قد جرّ إلى حرب) . وقال (٣ / ١١٧) : (فإن العدو ربما قارب ليتغفّل فخذ بالحزم) . ومنه ما جاء في كليلة ودمنة . قال ابن المقفع في باب الحمامة المطوقة (١٥٢) : (فإنه ربما قتل الأسد الفيل ، والفيل الأسد) . وقال في باب الأسد والثور (١٢٥) : (وإن الرجل الحازم ربما أبغض الرجل وكرهه ، ثم قرّبه وأدناه) .

ولا يخفى أن النحاة لم يمنعوا أن تكون الجملة الإنشائية خبراً ، إذا استثنينا جماعة من الكوفيين ، كما ذكره ابن هشام في المغني (٢ / ٥٨) ـ واختلفوا فحمل ذلك بعضهم على تأويل وجعله آخرون بلا تأويل . وإذا كانت الجملة الإنشائية في قوله عليه السلام (فإنه رب طلب قد جرّ إلى حرب) قد أتت خبراً لضمير الشأن مفسّرة له ، فإنه النحاة قد استثنوا من الجملة التفسيرية التي لامحل لها من الإعراب ما كانت مفسّرة لضمير الشأن لأنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع من الإعراب بالإجماع ، وهو هنا الخبر ، على ما جاء في المغني (٢ / ٥٦) وفي حاشية العطار على الأزهرية (١٨٤) .

ومن الثاني وهو عطف جملة (رب) الإنشائية ، ما جاء في نهج البلاغة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أيضاً . قال عليه السلام (٣ / ٥٤) : (فإنّ العطيّة على قدر النية ، وربما أُخّرت عنك الإجابة ليكون ذلك أعظم لأجر السائل وأجزل لعطاء الآمل) . ومما جاء في كليلة ودمنة . قال ابن المقفع في باب الأسد والثور (٧٨) : (خرب وسال ونزّ من نواحٍ كثيرة ، وربما انبثق . . فذهب الماء ضياعا) .

وإذن فأنت تقول مثلاً (توفي خالد وربما بيعت داره) فتعطف جملة (ربما) . لكنك تقول (توفي خالد رحمه الله) فلا تعطف جملة (رحمه) الإنشائية لأن من حقها أن تكون مستأنفة . ولا تجعلها حالاً لأن الإنشائية لاتكون كذلك . فإذا ذهبت إلى ما ذهب إليه النحاة من أن (فلاناً) نكرة محضة فقلت (توفي فلان رحمه الله) لم يجزلك أن تعطف (رحمه الله) أيضاً أو تضعها موضع الوصف . وإنما تكون مستأنفة . قال الشيخ حسن العطار في شرح الأزهرية (١٨٤) : (ونحو مات فلان رحمه الله ، فجملة رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها فهي مستأنفة) .

وكما تعطف جملة (رب) على الخبر فإنك تعطف عليها الخبر أيضاً . تقول (ربما قدم فلان فزارنا) . فانظر إلى قول ابن المقفع في باب الأسد والثور (١٢٥) : (وان الرجل الحازم ربما أبغض الرجل وكرهه ثم قرّبه وأدناه ، وربما أحبّ الرجل وعزّ عليه فأقصاه وأهلكه) .

لكنك إذا قلت (رحم الله فلاناً) فإنك لاتعطف عليه خيراً . إذ لايستقيم قولك (رحم الله فلانا وخلّف اللوعة والأسى) . وإنما تدخل الفاء وتجعلها للسببية المحضة فتقول : (رحم الله فلاناً فإنه خلف اللوعة والأسى) أو تقول على الاستئناف (رحم الله فلاناً ، إنه خلف اللوعة والأسى) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن ثم عمد المانعون لعطف الإنشاء الطلبي على الخبر وعكسه إلى التأويل ، فأوجبوا في مثل قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر فصلّ لربك وانحر) أن تكون الفاء فيه للسببية كما فعل ابن هشام في المغني (١ / ١٤٠) . إذ قال : (ويجب عندي أن على ذلك ـ أي السببية المحضة ـ مثل إنا أعطيناك الكوثر فصلّ لربك وانحر ، ونحوائتني فإني أكرمك . إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس) . ومن جعل (الفاء) في الآية للعطف فقد قدر فيها معنى السببية أيضاً . قال الشيخ حسن العطار في حاشيته على الأزهرية (١٨٩) : (قوله . فصلّ الفاء عاطفة ولا يضرّ كونه من عطف الإنشاء على الخبر لأن النحاة يجيزونه ، والفاء مع العطف مفيدة أيضاً السببية ، لأن الإنعام مسبب للشكر) .

المانعون لِـ (قد لا يكون) أحلوا محلّه (قل أن يكون) فهل أصابوا ؟

عاد الأستاذ الشيخ الصوالحي إلى بحث (قد) وما تدخل عليه ، في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري لمؤتمر الدورة السابعة والثلاثين عام ١٩٧١ ، فخلص في بحثه إلى القطع بخطأ قول القائل (قد لا يكون) وأحلّ محلها (قل أن يكون) . وعندي أنه لايصح أن تعتاض من (قد يكون وقد لا يكون) قولك (قد يكون وقل أن يكون) ، ذلك أن المعنى المراد بالقول الأول هو أن احتمال وقوع الأمر كاحتمال عدم وقوعه . أما (قل أن يكون) فهو بين معينين الأول نفي وقوع الأمر والثاني تقليل وقوعه ، كما جاء في الكليات (٢٩٢) . ففي الخصائص (١ / ٥١٦) : (وعلى ذلك قالت العرب قلّ رجل يقول ذلك إلاّ زيدٌ بالرفع لأنهم أجروه مجرى ما يقول ذاك أحد إلا زيدٌ . وعلى نحو من هذا قالوا : قلما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

يقوم زيد . .) . ومثل ذلك ما جاء في المفردات للأصبهاني . وقد خُرّج على النفي قول الضبيّ (وقلّ غناءً عنك مالٌ جمعته) وقول آخر (فقلت لها لاتنكريني فقلما : يسود الفتى حتى يشيب ويصلعا) كما أوضحه المرزوقي في شرح الحماسة .

وفي أمالي المرتضي (١ / ٢٣١) : (وجرى مجرى قولهم لايُسرع إلى الخنا ، قلما رايت مثل ذلك ، إذا أرادوا به تأكيد نفي الخنا ، ونفي رؤية مثل المذكور) .

وفي النهاية (ومنه الحديث إنه كان يقل اللغو أي لايلغو أصلاً ، وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء) .

المانعون (قد لاأجيء) اعتاضوا منه (قد أغيب) فهل بلغوا الغاية

منع الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) دخول قد على المضارع المنفي فقال : (ويقولون قد لا أجيء والصواب قد أغيب أو قد أتغيب . لأن قد حرف يختص بالفعل المثبت . .) . ولم يزد الأستاذ العدناني على ما جاء به العوامري إذ جاء بالنص الذي أورده صاحب الهمع (٢ / ٧٥) في تعريف (قد) . على أن تصحيحه (قد لا أجيء) بقوله (قد أغيب) ليس هو الطريقة والمورد . ذلك أنه إذا استطعت أن تأتي بفعل (أغيب) لتناقض به (أجيء) فتساوي بين نفي الفعل وثبوت نقيضه ، فلا يسعك ذلك في موضع آخر . وإلاّ فهل يصحح (قد لا أحزن) مثلاً بقولك (قد أفرح) وأنت تعلم أن فرحك غير نفي الحزن عنك وإن احتواه . وليس ثبوت نقيض الفعل بمنزلة نفيه في كل وجه . فإذا قلت (قد لا أعيش مع أخي في هذه الدار) فما هو نقيض الفعل

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الذي يُغنيك عن نفيه لو أتيت به مثبتاً ؟ كذلك لو قلت (قد لا أكتب هذه الرسالة) و (قد لا أقرأ هذا الكتاب) فكيف يصحح بإثبات نقيضه ؟ وما نقيض الكتابة والقراءة ؟

وقال الأستاذ محمد على النجار في كتابه (اللغويات) : (فليس يصحّ أن يقال قد لا أعلم هذا الأمر ، وإنما تقول قد أجهله ، أو ربما لا أعلمه) ، وقد رأيت أن (ربما) لاتدخل على نفي وأن قولك قد أجهله مكان قد لا أعلمه ، ليس هو النهج والوسيلة .

دليل صحة (قد لا يكون) عند بعضهم استعمال الأئمة

وممن قال بصحة دخول (قد) على المضارع المنفي في الردّ على العوامري أستاذ جليل ، كما جاء في العدد الثامن من مجلة الرسالة القاهرية لعام ١٩٥١ . قال الأستاذ ، وهو الأديب اللغوي ، اسعاف النشاشيبي (على ما أقدر) : (إذا كانت كتب النحو قد نصّت على هذا المنع إلاّ بالقسم فإن الأئمة قد جمعوا ـ قد ـ إلى لا ، في كتاباتهم كالشافعي وصاحب لسان العرب وابن جني في الخصائص ، والزمخشري في الأنموذج في النحو ، والعكبري في إعراب القرآن ، وأبي هلال العسكري في الفروق ، وابن هشام في شذور الذهب ، وأبي حيان التوحيدي في المقابسات ، والرازي في مفاتيح الغيب ، والخطيب القزويني في الإيضاح ، والشاطبي في الموافقات) فحجة الأستاذ النشاشيبي أن الأئمة قد أدخلوا ـ قد ـ على المضارع المنفي في استعمالهم ، ولو أنهم منعوه في نصّهم وتقريرهم .

وحقيقة الأمر أني لا أكاد أعرف إماماً من أئمة اللغة إلا استعمله ودرج عليه في كتابته . فانظر إلى ما جاء في اللسان من كلام الخليل نفسه ـ في مادة بت ـ (قال الخليل بن أحمد الأمور على ثلاثة أنحاء يعني

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

على ثلاثة أوجه : شيء يكون البتة وشيء لا يكون البتة ، وشيء قد يكون وقد لا يكون البتة . .) ثم قوله (وأما شيء قد يكون وقد لا يكون فمثل قد يمرض وقد يصحّ . .) .

وقد رأيته في كليلة ودمنة (باب الحمامة المطوقة) ، قال ابن المقفع (قد لا يمتنع من القدر من هو أقوى مني وأعظم قدراً) وورد من ذلك في الخصائص (١ / ١٩) والمحتسب (١ / ١٥٥) لابن جني ، وجاء به في غير موضع . وفي شرح الحماسة للمرزوقي (٥٧) ورده غير مرة . وفي المصباح (مادة بلى) وهكذا . . .

دليل صحة (قد لا يكون) عند آخرين استعمال العرب

وممن ذهب إلى صحة القول (قد لا يكون) الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري ، غفر الله له ، إذ قال في مجلة المجمع لمؤتمر الدورة السابعة والثلاثين : (أمامنا نصوص عربية من أمثالٍ وغيرها ، يجب أن نعتمد عليها . من ذلك المَثَل : وقد لا يقاد بي الجمل . وقول أنس بن نواس : وقد لاتعدم الحسناء ذاما ، وقول النمر بن تولب : قد لايعولك أن تصرما . ومثل ذلك كثير في نثر الجاهليين والمخضرمين وشعرهم) .

فالأستاذ قد عوّل في صحة دخول ـ قد ـ على المضارع المنفي ، على السماع ولم يلتمس وجه صحته في نصٍ من النصوص النحوية أو يحاول التوفيق بين مانصوا عليه في حظره وما طاعت به ألستنهم في إباحته فقال (فلو فرضنا أن النحاة أو غيرهم منعوا ـ قد لا يكون ـ فلأنهم لم يطلعوا على تلك الشواهد . ولو اطلعوا عليها وقالوا بالمنع مع ذلك ، لجاز لنا أن نخالفهم في قوة وجرأة . وقد قيل إن الأمثال لايقاس عليها ، وهي مسألة خطيرة لم يقلها صاحب الفصيح . .) ثم أردف (وقد استأنست في

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

مذكرتي بقول ابن مالك : والمصروف قد لاينصرف ، والمناطقة في القرن الثاني الهجري : القضية الموجبة سورها قد يكون وقد لايكون . وأنا أسأل كيف نمنع هذا التعبير مع كل هذه الأدلة ؟) .

وواقع الأمر أن أصحاب المنطق قد تكلموا بهذا فعلاً ، كما ذكرناه قبلاً وحاولنا تبيين المراد به ففي باب علم المنطق من كتاب القطوف الدانية للشيخ محمد أمين السفرجلاني (٢٧٣) : (إن سور الموجبة الجزئية المتصلة والمنفصلة : قد يكون ، وإن سور السالبة الجزئية المتصلة والمنفصلة : قد لا يكون) .

المانعون لـ (قد لا يكون) يفندون ما سمع منه عن العرب

حاول الشيخ الصوالحي تفنيد ما استظهر به الأستاذ عباس حسن من الشعر والمثل ، على صحة دعواه قال الشيخ : (وفي هذه النصوص نظر . أما المثل فقد جاء في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري / ١١٧ / حاشية مجمع الأمثال / ونصّه : قولهم قد لايقاد بي الجمل ، يُضرب للرجل يسنّ ويضعف فيتهاون به أهله . . معناه قد صرت لايقاد بي الجمل) ، وأردف (ويلاحظ من شرح أبي هلال لهذا المثل بقوله : معناه قد صرت لايقاد . . أن في المثل حذفاً ، وأن قد داخلة على فعل مقدّر مثبت ، لأن الأمثال : استجيز من الحذف ومضارعِ ضرورات الشعر فيها مالا يستجاز في سائر الكلام ، قاله المرزوقي في الفصيح) .

أقول الصحيح ما ذكره أبو علي المرزوقي من أن الأمثال يباح فيها مالا يباح في سائر الكلام ، وما قاله ابن جني (الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورات) وقد استدل به الصوالحي أيضاً . لكن أبا هلال العسكري ، وهو صاحب التلخيص والصناعتين ، قد أورد المثل ولم ير فيه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

موضعاً للقول أو محلاً للنقد ، ولو رأى فيه مباينة لوجه صواب لعرض له وكشف عنه ونبه عليه بأن قال : وقد كان الوجه أن يقال كذا لكنه ذهب مذهب المثل . أما قول أبي هلال في تفسير المثل وتبيين أصله فليس فيه ما يشير إلى تعقب أو تغليط .

وقال الشيخ الصوالحي : (ومما يؤكد أن في المثل برواية أبي هلال حذفاً ، روايةُ الميداني له سالماً من الحذف في مجمع الأمثال ـ ٢ / ٨٥ ـ لقد كنت لايقاد بي إليه) . أقول الذي يعنينا هنا ثبوت مجي المثل كما أورده أبو هلال العسكري ، وأن أحداً لم يعرض له بتخطئة أو تزييف . وقد أبى الشيخ الصوالحي أن يكون قول أنس المحاربي (وقد لاتعدم الحسناء ذاماً) سنداً لصحة نفي الفعل المضارع بعد (قد) ، فقال : (أما قوله : وقد لاتعدم الحسناء ذاماً فليس بحجة ، لأن ـ تعدم ـ معناه : لاتجد ، ونفي النفي إثبات ، فمعنى ـ لاتعدم ـ هو معنى تجد . وكأن الشاعر قال : قد تجد الحسناء ذاماً) وأردف : (وعلى هذا تكون ـ لا ـ جزءاً من الفعل ، فلا تعدّ فاصلة فليس في البيت مخالفة لأن ـ قد ـ فيه داخلة على فعل مثبت ، وهو بابها) .

ومحصول قول الشيخ أنك إذا قلت (قد لا أجهل) مثلاً على النفي ، فهو صحيح ، لا لجواز دخول ـ قد ـ على النفي ، بل لأنه بمعنى (قد أعلم) . فـ ـ قد ـ داخلة فيه على فعل مثبت وهو بابها . وإذا قلت (قد لا أغيب) فهو سائغ مقبول أيضاً ، أو ليس هو بمعنى (قد أحضر) ، وهكذا . . وكأن النحاة قد اشترطوا في حظر دخول ـ قد ـ على الفعل المنفي ألاّ يؤدي الفعل مؤدّى فعل مثبت يمكن أن يحل محلّه ويُغني مُغناه . بل كأن النحاة لم يوجبوا الإثبات للفعل نفسه ، بل لما يمكن أن يصير إليه معناه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وما رأي الشيخ الصوالحي لو كان مدخول ـ قد ـ فعلاً ماضياً ، والنحاة قد أوجبوا فيه الإثبات بلا ريب ، أفكان يجيز معه قول القائل (قد ما جهلتُ) لأن معناه (قد علمتُ) ، أو يقرّ (قد ما عدمت) لأنه بمعنى (قد وجدت) ؟

ولا يخفى أن ما استظهر به الأستاذ عباس حسن من الشعر في تأييد صحة دخول ـ قد ـ على المضارع المنفي ، في النحو الوافي ومجلة المجمع القاهري ، وهو (قد لاتعدم الحسناء ذاما ، للأعشى ميمون أو قيس الجهني أو أنس المحاربي ، و ـ فقد لايعولك أن تصرما للنمر بن تولب) قد رواه غير إمام ولم يعبه عائب أو أنكره منكر .

هل في نصوص النحاة ما يشفع بدخول ـ قد ـ على المضارع المنفي أو يبيحه ؟

أقول لابدّ من تدبّر ما جاء في الأمّهات لالتماس وجه الصحة في دخول هذا الحرف على المضارع المنفي وإلاّ فكيف يتفق لهذه الكثرة الكاثرة من الأئمة أن تسكن إلى هذا الخطأ فيشيع في أقوالها ومنهم ابن المقفع والخليل بن أحمد وابن جني والزمخشري والمرزوقي وابن مالك وابن هشام والسيوطي . . ؟

يقول الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات) : (وأعود إلى دخول قد على النفي فأقول إن الظاهر أنه لابأس به . . وترى سيبويه في الكتاب ـ ٢ / ٢٠٧ ـ يقول : وأما قد فجواب لقوله لمّا يفعل ، فتقول : قد فعل . . وتكون قد بمنزلة ربما قال الهذلي : قد أترك القِرن . . كأنه قال ربما . .) ، ويردف النجار (وترى سيبويه يقرر أنها تستعمل بمنزلة ربما ولم نر من اشترط في ربما دخولها على المثبت) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أقول قد مرّ بنا أن (ربما) لاتدخل على منفي ، وإذا كان سيبويه قد جعل (قد) بمنزلة (ربما) فذلك أنها تفيد معناها كما أوضحه الليث في حكاية الأزهري في تهذيبه وقد بسطنا القول فيه . لكن الأستاذ النجار قد نحا في الأمر نحواً آخر فقال (والتقيّد بالإثبات في المضارع إذا كان بعد قد لم أره لغير ابن هشام ومن استقفاه ، وإنما يذكرفيه التجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس) . وكأنه يعني أن النحاة قبل ابن هشام قد فصلوا في بحث (قد) بين دخولها على الماضي ودخولها على المضارع ، فلما ضَمّ المضارع إلى الماضي في كلام ابن هشام شمل شرط الإثبات بعد (قد) الفعلين جميعاً وهو لايتجاوز في الأصل الفعل الماضي ، فليس شرط المضارع إذنْ غير تجردّه من الناصب والجازم وحرف التنفيس ، دون النفي . وعندي أن الرأي ما أشار به .

ما جاء في الكتاب حول (قد)

عرض سيبويه في الكتاب (١ / ٤٥٨) لـ (قد) ، في باب الحروف التي لايليها إلاّ الفعل ، وجعل من هذه الحروف (لما وسوف والسين وربما) فأوضح أن (قد) تلزم الفعل فلا يفصل بينها وبينه فاصل . ولا شك أنه أراد بذلك الماضي والمضارع جميعاً . ولكن ما الذي عناه بالفاصل ؟

أراد سيبويه بهذا الباب أن (قد) إنما تختص بالفعل فلا يليها سواه وهي تطلبه دون الاسم فهما متلازمتان لايحول بينهما اسم . ودليل ذلك أنه ذيّل الباب بأدوات تليها الأفعال والأسماء لكنها أولى بالفعل منها بالاسم كهل وكيف ومن ، من أدوات الاستفهام . كما أتبع الباب باب الحروف (التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال) ولم يشر بأنها أولى بأيّ من الفعل أو الاسم ، وقد مثّل لها بـ (لكن وإنما وكأنما

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وإذ) فهذه قد يليها الاسم كما يليها الفعل خلافاً لـ (قد) فإنه لايليها غير الفعل .

وهكذا أوجب النص هاهنا دخول قد على الفعل دون الاسم ، ولم يوجب أن يكون الفعل مثبتاً ، ولا يشترط فيما يختص بالفعل ألاّ يحول بينه وبين الفعل نفي . فقد ذكر سيبويه مثلاً أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد فكان منهما (كما) التي صُيّرت للفعل ، كما صُيّرت للفعل ربما ، فقال رؤبة (لاتشتمِ الناسَ كما لاتشتمُ) أي لاتشتمِ الناس لعلك لاتشتم . فقوله (كما) صُيّرت للفعل ، لم يحل بينها وبين دخولها على النفي .

وعقب الشيخ حسن العطار على دخول (هل) على الفعل ، فذكر أن الأصل أن تختص به كما اختصت (قد) . لكن حملها على همزة الاستفهام أتاح دخولها على مثل قولك (هل زيد أخوك) . قال العطار (وحكمة اختصاص هل بالفعل أن أصلها بمعنى قد ، وقد مختصة بالفعل . فإن قلت إذا كانت في الأصل بمعنى قد فمقتضاه ألاّ تدخل على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان . . وأجيب بأنها لما تطفلت على همزة الاستفهام في إفادتها الاستفهام صحّ دخولها على ما ذكر كالهمزة) . لكن ذهاب سيبويه إلى أنها أولى بالفعل منها بالاسم امتنع معه قولك:(هل زيداً ضربت) بلا ضمير ، و (هل زيداً ضربته) بالضمير !

هذا وقد أعرب سيبويه في الكتاب ـ ١ / ٤٥٨) عن موضع (قد) في الاستعمال فذكر أن (قد) تأتي جواباً لاستفهام . فإذا قلت (أَفَعَلَ ؟) كان الجواب في الإثبات (قد فعل) وفي النفي (لما يفعل) . قال سيبويه : (ولما يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً . فمن ثمّ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

أشبهت قد لمّا في أنها لايفصل بينها وبين الفعل) . فإذا لم يكن ثمة سؤال مذكور أو مقدّر قلت : فعل فلان إذا أثبتّ ولم يفعل إذا نفيت .

قال الشيخ الصوالحي بعد أن استظهر بكلام سيبويه (وخلاصة قول الخليل وسيبويه أن قد لاتُستَعمل إلاّ في طرف الإثبات لأنها لتقرير حدث الفعل وتحقيقه) . أقول هذا صحيح ولكن أي فعل قررته (قد) هاهنا وحققته ، أليس هو الفعل الماضي ؟

ويستبان بذلك أن في كلام سيبويه أمرين ، أولهما أن (قد) تختص بالفعل دون الاسم فلايليها سواه ، والثاني أنه يجاب بها عن سؤالٍ مذكور أو مقدر هو (أَفَعَلَ فلان) فتقول (قد فَعَل) في الإثبات و (لما يفعل) في النفي . فلا يفصل بين هذين الحرفين وفعليهما .

ما جاء في شرح المفصّل

قد أتى الصوالحي بكلام ابن يعيش في شرح المفصّل للزمخشري ، تفسيراً لما ذكره سيبويه (٨ / ١٤٧) . قال ابن يعيش (وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفي ، والمحدّثُ ينتظر الجواب ، قال : لما يفعل ، وجوابه في طرف الإثبات : قد فعل ، لأنه إيجاب لما نفاه) وابن يعيش كما ترى لم يزد على ما أوضحه سيبويه شيئاً .

ما جاء في القاموس

قال صاحب القاموس . (أما ـ قد ـ فإنها مختصة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت) . فما الذي أراده الفيروزابادي بالفعل (الخبري المتصرف المثبت) ؟ أقول لاشك أن الفعل الخبري يشمل في الأصل الماضي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أن ـ قد ـ لاتدخل على غير متصرّف كنعم وبئس وعسى وليس لأنها ليست بمعنى الماضي فيقرب معناها من الحال . قال الرضي (٢ / ٣٨٨) : (ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس . . . لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرّب معناها من الحال) . فدلّ هذا على أنهم حين وصفوا فعل ـ قد ـ بالمتصرف عنوا الماضي خاصة . وقد أشار ابن هشام في كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب) إلى أن ـ قد ـ تقرب الماضي من الحال ، ولهذا تلزم مع الماضي الواقع حالاً فأضاف الشارح إلى ذلك (المثبت) ، ومثل للماضي المثبت الواقع حالاً بقوله تعالى (وقد فصّل لكم ماحرّم عليكم) وقال (فهذه الجملة حالية) .

فالكلام إذن يتعلق بالماضي وحده دون المضارع . وأردف صاحب القاموس (المجرّد من جازم وناصب وحرف تنفيس) فأتى بما حقه أن يشترط في المضارع خاصة . فقال الشارح (وقال شيخنا هذه ـ أي شروط التجرد و . . . ـ شرط دخولها على المضارع) . وفصل الرضي بين ما وضع شرطاً للماضي وما اتخذ حداً للمضارع فقال (ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم .) وأردف (وتدخل أيضاً على المضارع المجرّد من ناصب . .) . وواضح أن الوهم قد وقع من فهم عبارة القاموس بضم ما عنوا به قيداً للماضي وما شرطوه قيداً للمضارع . فانظر إلى ما قاله الإمام المرادي في الجنى الداني (٢٥٤) ، وقد ألف في النحو وشرح غير كتاب فيه ، وله إعراب القرآن وتفسير القرآن ، وأخذ بذلك ابن هشام في مغنيه ، قال (وأما قد الحرفية فحرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرّفاً وعلى المضارع بشرط تجرّده من جازم وناصب وحرف تنفيس) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما جاء في التسهيل لابن مالك ، وفي شرحه لأبي حيان

قال ابن مالك في التسهيل (٢٤٢ / ٢٤٣) : (وتكون ـ قد ـ حرفاً فتدخل على فعل ماض متوقع لايشبه الحرف لتقريبه من الحال ، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق ، ففصل بين شروط دخول ـ قد ـ على الماضي ، وشروط دخولها على المضارع كما فعل المرادي والرضي . فقوله (فتدخل على ماض متوقع لايشبه الحرف لتقريبه من الحال) يقتضي أن يكون مدخول ـ قد ـ فعلاً مثبتاً لتقريب وقوعه من الحال . وقوله (وعلى مضارع مجرّد . .) لايوجب أن يكون المضارع مثبتاً ، إذ ليس ثمة ما يدعو إليه . قال الدماميني في شرحه (فهي ثلاثة شروط وإن شئت فشرطان الرفع والتجرد من حرف التنفيس) . وذيل ابن مالك ما تقدّم من كلامه بقوله (ولا تفصل من أحدهما بغير قسم) فرأى الصوالحي في هذا نصاً يمنع الفصل بين ـ قد ـ ومدخولها بنفي أو سواه . وعندي أن النص قد أفاد بأن قد يختص بالفعل فهي تلزمه ولايحول بينهما الاسم ، وقد تحول جملة القسم .

وقد أشار الأستاذ النجار إلى ما انتحاه أبو حيان في شرح التسهيل وابن يعيش في شرح المفصل من التمثيل للفاصل بالاسم دون أداة النفي . قال أبو حيان (فإذا قلت قد ضربت زيداً أو قد أضرب زيداً فلا يجوز ، قد زيداً ضربت ولا قد زيداً أضرب) . وقال ابن يعيش (٨ / ١٤٨) : (إعلم أن قد من الحروف المختصة بالأفعال ولا يحسن إيلاء الاسم إياه) . أقول ليس هذا بدعاً مما أوضحه سيبويه وجلاّه فلم يدع فيه موضعاً لخفاء أو مجالاً لريب كما بيناه . وقد تناول الأمر بالبحث والتبيين غير ناحٍ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ففي الهمع (ومن ثم لا يفصل منه بشيء فيقبح أن يقال قد زيداً رأيت إلا بقسم) . أما القسم فإنه يحول بين قد والفعل ويكون في هذا الموضع جملة اعتراضية . قال الشيخ الأزهري في شرح قواعد الإعراب (الثالثة من الجمل غير المعربة ، المعترضة بين شيئين متلازمين فيقع بين الفعل وفاعله . . وبين قد والفعل نحو : أخالد قد والله أوطأت عشوة . .) . والنحاة يمثلون لحذف جواب القسم لنحو من هذا . ولكن هل يحول القسم بين قد والمضارع كما يحول بينه وبين الماضي فيقال : قد والله يأتي فلان . أقول يصح هذا إذا أريد بالقسم التأكيد لاحتمال الحدث الذي تفيده (قد) ، وأشار ابن مالك إلى جوازه حين قال (ولا تفصل من أحدهما بغير قسم) . على أن الكثير دخول القسم بين قد والماضي ، وعليه شواهد النحاة . فانظر إلى قول الشيخ ناصيف اليازجي : (غير أن قد أقلّ التصاقاً بالفعل لدلالتها على أمر خارجي فأجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقسم لمناسبته له في التقرير وعليه قول الشاعر : أخالد قد والله أوطأت عشوة . .) .

ما جاء في التصريح

ذكر صاحب التصريح أن (قد والسين وسوف) تدخلها الفاء في جواب الشرط فتكون أدوات إثبات ، وقد استدلّ الصوالحي بهذا أنه لانفي مع (قد) عامة .

أقول أما مع (السين وسوف) فلا خفاء في ذلك البتة فقد اشترطوا في جواب الشرط أن يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال وإلاّ ربط بالفاء لتدلّ على كونه جواباً . ومن ثم اعتلّوا لدخول الفاء في الجواب المقرون بالسين أو سوف بأنه (متعيّن) للاستقبال فلا تؤثر فيه أداة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الشرط استقبالا . وأوضح الزمخشري في الكشاف أن (السين) إذا دخلت على فعل أفادت أنه واقع لامحالة ، وعليه التحقيق كما ذكره ابن هشام في مغنيه (١ / ١٢٠) . و (سوف) مرادفة للسين في هذا ، ومن ثمّ كانا للإثبات .

وكذلك (قد) فإنها كالسين وسوف في هذا الباب إذا تأكد بها وقوع الحدث كما تحقق لها أنه واقع لامحالة . ولايكون ذلك مالم تدخل على الماضي في مثل قولك (قد قام زيد) كما مثّل لذلك صاحب التصريح نفسه . وإنما تقترن (قد) بالفاء في جواب الشرط (لأنها تجعل الماضي محقق المضيّ فلا يمكن صرفه إلى الاستقبال) كما قال اليازجي .

أما إذا دخلت على المضارع فليس اقترانها بالفاء ، وإن وجب ، لتأكد وقوع الفعل فيقال إنها للإثبات بل لأنها (تفيد التقليل . . وهو من معاني الإنشاء فيشبه الأفعال الطلبية) كما أوضحه اليازجي ، ومن ثم لايمتنع معها النفي هاهنا كما امتنع معها في الماضي .

صحة قولك (قد لايقوم) في نصّ الإمام المالقي

قال الإمام أحمد بن عبد النور المالقي في (رصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٩٢) : (إعلم أن ـ قد ـ حرف إخبار إلاّ أنها تلزم ابداً الفعل ماضياً أو مضارعاً . فتكون مع الماضي حرف تحقيق نحو قولك : قد قام زيد ، في تقدير جواب من قال : هل قام زيد أو لم يقم . فـ ـ قد ـ في تقدير الجواب حققت القيام . ومنه قوله تعالى : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ـ المجادلة / ١ . . وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها كقولك : قد يقوم زيد ، في تقدير جواب من قال : هل يقوم زيد أو لايقوم . فإذا قلت في تقدير الجواب قد يقوم ، أدخلت

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاحتمال وتوقعت الوجود ، وإن نفيت فقلت : قد لايقوم ، توقعت العدم . .) . فقد رأيت كيف أتى المؤلف بمثال (قد لايقوم) ، ولم يمنعه هذا من أن يقول بعد ذلك (وهي ـ أي قد ـ مع الفعل مختصة به لازمة له ، تقوم مقام الجزء . فلإجل ذلك لايجوز الفصل بينهما وبينه إلاّ في الضرورة :

فقد والله بَيَّنَ لي عنائي بوشك فراقهم صُرَد يصيح)

ولم أر من نبه على مثل هذا النص . فقولك (قد لايكون) سائغ في طرائق العربية ، وليس سنده ماورد من أشباهه في قديم النثر والشعر وحده ، وما اطرد من أمثاله في كتب فحول الأئمة وحسب ، بل فيما شفّت عنه نصوصهم وأوضحه الإمام المالقي بصريح مثاله . وقد خلص مجمع اللغة العربية القاهري في مؤتمره العام إلى إقراره بعد طول حجاج ونقاش ، وعرضنا لكثير مما أدلي فيه من رأي أو نص بالنظر والتحقيق . ونحن نعتذر لأنفسنا مما أطلنا البحث فيه لنكون على يقين من درك الحق وثقة من إصابة الرأي فيما تشعبت مذاهب القول في قبوله وردّه . وعلى الله قصد السبيل .

دمشق الثالث من ربيع الآخر ١٤٠٢ والثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٨٢

صلاح الدين الزعبلاوي

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net